المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات

(من وجهة نظر المدرسة النقدية)

د .منجد عبد اللطيف الخشالي

كلية الاقتصاد - جامعة الفاتح

ملخص البحث

المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات

من وجهة نظر المدرسة النقدية

يتناول البحث التطورات التي طرأت على مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات في ظل تطور المفاهيم النظرية المفسرة لهذا التوازن .

وقد قسم البحث إلى ثلاثة محاور تناول الأول منها المفهوم التقـــليدي للتوازن في ظل تقسيم فقرات الميزان والتركيز على توازن الفقرات وجاء المحور الثاني ليوضح أثر البـــعد الزمني على تطور مفهوم التوازن وتناول المحور الثالث المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات في إطار التحليل النقدي وأختتم البحث ببعض النتائج المستخلصة من التحليل النظري .

التمهيد :

عندما طرح (**فوكوياما**)*السؤال القديم مجدداً وهو : هل يقود التطور التاريخي للغالبية العظمى من البشر نحو النظام الرأسمالي الليبرالي؟ كانت إجابته وبمنتهى الثقة للسؤال الذي طرح ، نعم .

وعندما بدأ الإعلام التبشير بأطروحات (**فوكوياما**) في أوائل التسعينات كان علينا أن ندرك بأننا في خضم مرحلة جديدة تحمل قيماً ومفاهيم جديدة متسقة مع التنظير المهيمن والذي يحاول أن يطرح نفسه كأيدلوجيا استطاعت أن تنتصر في الحرب الباردة ولها القدرة على الاستمرار والتجدد حسب اعتقادات (**فوكوياما**) تلك هي الرأسمالية الليبرالية بكل معتقداتها، وليس غريباً أن يتزامن ذلك مع استحضار أطروحات رائد الفكر النقدي وعراب الفكر الرأسمالي(**ميلتون فريدمان**)(**). وقد قدر له أن يعيش ليشهد هيمنة المدرسة النقدية لتأخذ طريقها في البزوغ بعد أن طال انتظارها في الظل إبان هيمنة الفكر الكينزي بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد تناغم (**فريدمان**) إلى حد بعيد في كتابه (**الرأسمالية والحرية**) مع (**فرانسيس فوكوياما**) ليكون معه ثنائياً منسجماً ، فإذا كان (**فوكوياما**) أوجد التبرير الفلسفي للفكر الرأسمالي فإن (**فريدمان**) وأطروحات مدرسته النقدية هي الأداة الاقتصادية لتحقيق حلم (**فوكوياما**) وتأكيد نبوءته، لقد تسلل الفكر النقدي إلى جميع المفاهيم والأدوات التحليلية في مجال الاقتصاد، ويذكرنا ذلك بالمرحلة التي انتقلت فيه أدوات التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي عندما انتقل زمام القيادة الفكرية من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الكنزية وأكيد الشيء نفسه عندما

* كاتب أمريكي من أصل ياباني ، أصدر كتابه الشهير (نهاية التاريخ) ليبشر بانتصار الفكر الرأسمالي وأن هذا هو النهاية الحتمية للتاريخ الإنساني . انظر : فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ التاريخ . ترجمة : حسين الشيخ دار العلوم العربية بيروت 1993 .

(**) كاتب واقتصادي أمريكي معروف حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ورائد ما يعرف بالمدرسة النقدية ، أنظر كتابه الرأسمالية والحرية ، ترجمة دار الجماهيرية للنشر والتوزيع سرت ، 1993 .

تتحول هذه القيادة والهيمنة إلى المدرسة النقدية التي لابد أن تضفي صبغتها على جميع المفاهيم والمصطلحات ليس بتسمياتها بل في مدلولها وتعبيرها.

ولقد كان من ضمن ما شمله ذلك هو مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات ، فلقد أصبح للتوازن تعبير ومدلول في إطار التحليل النقدي يختلف عما كان عليه إبان المرحلة الكلاسيكية أو الكنزية وسيرتبط بذلك تبدل النظرة إلى سبل تحقيق هذا التوازن ومناهجه المتعددة، وعلى هذا الأساس سنحاول التعرف على المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر نقدية وما يرتبط بذلك في كيفية التعامل مع مشكلة العجز في المدفوعات، ولن يتم ذلك قبل التعرف على ما يمكن أن يسمى بالمفهوم التقليدي للتوازن مع الأخذ بعين الاعتبار دور العامل الزمني في ضمان خلق آلية التحول من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات.

أولاً/ المفهوم التقليدي للتوازن في ميزان المدفوعات :

يعكس التوازن في مفهومه العام الحالة التي تتميز بالثبات والاستقرار في ظل مقاومة عوامل وقوى تتنازع باتجاهات متعاكسة من أجل التأثير في حالة التوازن المشار إليها .

وتجسد فقرات ميزان المدفوعات بطرفيه الدائن والمدين حالة عملية لتنازع تلك القوى من أجل دفع الميزان أما باتجاه العجز عندما تميل كفة الميزان بفعل تزايد قيم الطرف المدين أو الفائض حين يزداد زخم بنود الطرف الدائن .

وقد أنصب اهتمام المعنين في هذا التخصص على حالة العجز وتجاهل الفائض على اعتبار انه لا يمثل مشكله ملحة مادام انه يمثل أضافه إلى احتياطات البلد المالية ،لهذا تركز الاهتمام حول سبل معالجة العجز ، ولكن هذا لا يعفى الفائض من انه يمثل أحد مظاهر الاختلال وان سبل الوصول إلى التوازن هي أما القضاء على العجز أو السيطرة على الفائض وقد اعتاد اغلب الاقتصاديين على تقسيم فقرات ميزان المدفوعات إلى بنود أساسية وبنود تسوية ، الأساسية منها ما تقترن حركتها بالتلقائية والاستقلالية فهي

تحدث بغض النظر عن وضع البنود الفرعية الأخرى في حساب راس المال ولا ترجع حركتها لاعتبارات خاصة بميزان المدفوعات ، أما الشطر الآخر لهذا التقسيم المتمثل ببنود التسوية فهي تحدث بشكل مخطط ومقرر لكي تجعل الميزان متساويا بالمعنى المحاسبي فهي تدفقات لا خيار للقطر تجاهها إذ عليه أن يقوم راضيا كان أم مرغما لموازنة كفتي الميزان وهي رد فعل مستجيب لحركة التدفقات المستقلة (1).

من هنا كان التباين بين التوازن بالمعنى الاقتصادي والتوازن بالمعنى المحاسبي، ويلاحظ من هذا الافتراق أنه ترتب عليه مفهوم ومدلول للتوازن كان شائعاً فيما مضى ولا يزال العديد يميل إلى اعتماده في الوقت الحاضر، ذلك هو أن وضع البنود الأساسية هو الفيصل في إظهار الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي الدولي للبلد وفي تحديد البنود الأساسية لحالة الاختلال أو التوازن بالمعنى الاقتصادي في حين تعمل بنود التسوية على إحداث موازنة رقمية تستند إلى نظرية القيد المزدوج المحاسبي الذي يكفل تساوي رصيد الجانب الدائن مع المدين شرطاً لوصف أي ميزان حسابي بالمساواة حتى وإن كانت هذه المساواة اسمية أي غير حقيقية .

وعلى هذا الوصف نستطيع التمييز بين تسوية الاختلال وتكيفه ، ذلك أن تسوية العجز بوصفه أحد مظاهر الاختلال تشير إلى حالة تحصيل المدفوعات لملاقاة العجز دون الاهتمام بأسباب هذا الاختلاف ما دامت أن الموازنة الحسابية قد تحققت وهذا يضمن التوازن بالمعنى المحاسبي، أما عملية التكيف فتتضمن التداخل الفعال بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثر هذه المتغيرات على عملية التوازن الخارجي ، فهي إذن تشخيص حالة من التفاعل بين الاقتصاد المحلي ومتطلبات التوازن الخارجي الذي يبرره ميزان المدفوعات ، ومن الطبيعي أن تستغرق الفترة الزمنية لعملية التكيف مدة أطول بكثير من الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التسوية ، لأن على واضعي السياسة الاقتصادية

(1) عبد المنعم السيد علي ، العلاقات النقدية الدولية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1992 ص ص 51، 65 .

الانتظار مدة ليست باليسيرة لجني ثمار التكييف .(2)

فمصطلح التسوية يظهر مع معالجة اختلالات قصيرة الأجل في حين يرد مصطلح التكييف مع اختلالات هيكلية طويلة الأجل نسبياً.

إن هذا المفهوم للتوازن في ميزان المدفوعات والذي يسعى لتجزئة فقرات الميزان حسب الأهمية النسبية ووفق التنظير الاقتصادي السائد ارتبط بالبعد الزمني للمرحلة الفكرية التي أفرزت هذه المفاهيم،وترافق ذلك مع استحضار بدائل مناسبة لتصحيح العجز وبلوغ التوازن في ميزان المدفوعات .

إن إدخال البعد الزمني وأثره في تبني مفهوم معين يعطي صورة واضحة لآلية التطور في مفهوم التوازن وهذا ما يمكن ملاحظته في الفقرة الثالثة من البحث.

ثانياً/ البعد الزمني وأثره في تطور مفهوم التوازن:

تعد النظرية النسبية لأينشتاين (1916) عاملاً حاسماً في تغير الكثير من المفاهيم عندما أدخل عامل (**الزمن**) كبعد رابع إلى الأبعاد الثلاثة المعتادة (**الطول، العرض ، الارتفاع**) مما يجعل للكون بعداً رابعاً هو الزمن وقد انتهت هذه النظرية إلى تصور آخر للزمن يتأدى في أنه منحنى وهذا يغير المفهوم التقليدي للزمن من أنه شريط ممتد . فالزمن دائرة غير منتهية وفق النظرية النسبية . (3)

وبهذا يكون العقل البشري وتصوراته سلسلة متصلة في مرحلة معينة من نضجه ومرتبطة بالزمن الخاص بتلك المرحلة ، وبهذا لا يمكن أن يكون هناك مفهوم مطلق أو حقيقة مطلقة بل أن كل شيء قابل للتطور والتبدل بتأثير عامل الزمن . وعلى وفق هذا التصور تتطور المدلولات والمفاهيم لتنسجم مع عامل الزمن الذي تحيا فيه فما كان حديثاً يمسي تقليدياً بمرور الزمن وهكذا.

---

(2) Scammel, International Monetary policy, Machmillan, London. 1997 p.74.

(3) أنظر الدراسة القيمة للمستشار محمد سعيد العشماوي ، من يستطيع ان يوقف نزيف الزمن ؟ ، العربي ،463 ، 1997 ،ص ص -41 -63.

وإذا نظرنا إلى بدائل أو أساليب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات **يمكن أن نحصر ثلاثة أنواع رئيسية منها** :(4)

(أ) التوازن عن طريق حركة سعر الصرف .

(ب) التوازن عن طريق تغيرات أثر السعر / الدخل .

(ج) التوازن عن طريقة حركة رؤوس الأموال الدولية.

وقد يبدو للوهلة الأول أن هذه المناهج هي بدائل اختيارية لتحقيق التوازن ، ولكن في حقيقة الأمر أن للتغيرات التي طرأت على الفكر الاقتصادي عبر فترة زمنية متعاقبة أثراً بالغ الأهمية في الضغط على واضعي السياسة الاقتصادية في اختيارهم بديلاً معيناً دون آخر .

فاستخدام التغيرات في حركة سعر الصرف للتأثير على الأسعار النسبية لعناصر التجارة الخارجية ينسجم مع طبيعة التحليل الكلاسيكي الذي يستخدم أدوات التحليل الجزئي والمتأثر أصلاً بالفكر التجاري الذي يعد التجارة الخارجية أحد أهم بنود سجل المعاملات الدولية وكما كان يسمى في ذلك الوقت ، فتبلور في تلك المرحلة الزمنية منهج المرونات ، في حين كان إدخال ما يعرف بالمضاعف الكينزي وأثره في الدخل والاستخدام مصحوباً باستخدام أدوات التحليل الكلي سبباً رئيساً في توجيه الاهتمام إلى فقرات الحساب الجاري، وجاء هذا منسجماً مع الفترة الزمنية إبان المرحلة الكينزية وقد تبلور عن ذلك ما يعرف بمنهج الاستيعاب لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .(5)

وقد جاء متوافقاً مع ما ذكر آنفاً أن معايير تصنيف فقرات ميزان المدفوعات كانت متعددة ففي مرحلة الكلاسيك كانت فقرات الميزان التجارية تصنف ضمن الفقرات

(4) E.M . Bernstein, Strategic Factors in Balance of Payments Adjusstment , Staff Pappers ,I.M.F. August , 1956 , pp :. 165 - 161.

(5) Chani, Aleternative Approaches to Devaiuation , International Labour Office Geneva ,Rensnaw , Geneva , . p p 64. 1989 .

الأساسية عندما كانت التجارة الخارجية محور النشاط الاقتصادي وفي المرحلة الكيترية شملت الفقرات الأساسية كل عناصر الحساب الجاري في حين كان للمدرسة النقـدية تصنيف آخر يأخذ بعين الاعتبار كل عناصر ميزان المدفوعات بشكل إجمالي وكما سيتم التطرق إليه لاحقاً.

إن الحد الفاصل في تصنيف فقرات ميزان المدفوعات بـين ما يعرف بفقـرات فوق الخط أو تحت الخط (***) خاضع للفترة الزمنية التي تحكم ذلك التصنيف والى الأسلوب أو البديل المعتمد في تحقيق التوازن. وهذا يظهر علاقة وثيقة بين معايير تصنيف فقـرات ميزان المدفوعات ومناهج تحقيق التوازن في هذا الميزان فالتوازن في المرحلة الكلاسيكية هو توازن في مجال التجارة الخارجية أي هو توازن خارجي وهذا ما يفسـر إهمالهم لمتطلبات التوازن الداخلي ، أما في المرحلة الكينـزية فالتوازن يستند إلى التوازن في حساب الدخل وما يرتبط به من توازن في مستوى الاسـتخدام أي كيفية اسـتيعاب الدخل لتحقيق التوازن في الاستخدام وإن كان ذلك على حساب عجز الميزانية العامة أو العجز في حساب رأس المال ، وهذا ما يفسر أسباب تمييز المرحلة الكينـزية بعجوزات الميزانية العامة الناجمة عن تفاقم الإنفاق العام وانعكاس ذلك على استنـزاف الاحتياطات الأجنبية وتزايد مظاهر عجز موازين المدفوعات .

من كل ما سبق إذا كان هذا التحليل يعكس مفهوم التوازن لفترة زمنية قد انقـضت فهو إذن يعبر عن مفهوم تقليدي للتوازن فما هو التوازن في المرحلة الراهنة والمتمثل بهيمنة الفكر النقدي وكيف سيكون المفهوم الحديث للتوازن في ظل هذه المرحلة .

ثالثاً/ المفهوم الحديث للتوازن (التحليل النقدي) :

لقد تزامن سطوع الفكر النقدي مع مرحـلة محاولة فرض النظرية الرأسمالية الليبرالية

(***) جرت العادة على تقسيم فقـرات ميزان المدفوعات إلى قسـمين . الأول ما يعرف فوق الخط (above the line) والذي عادة ما يضم الفقرات التي تصنف على أنها أساسية بينما تدرج الفقرات الأخرى التي تصنف على إنها فقرات تسوية تحت (below the line) ومن الناحية النظرية تعد الفقرت المدرجة تحت الخط مرآة عاكسة لجميع الفقـرت فوق الخط لانه في حالة توفر المعلومات الدقيقة فأنها تساويها بالقيمة وتعاكسها بالإشارة .

بكل قيمها على المجتمع الدولي، وهذا التزامن طبيعي بل ومنطقي ، فعندما دعا فريدمان رائد المدرسة النقدية إلى التعويم في أسعار صرف العملات الدولية في أوائل الخمسينات لم يجد صدى لدعوته لتلك الفترة لأن التوقيت الزمني لم يكن يسمح بذلك، ولكن الاستجابة الفعلية للتعويم تعالت في الوقت الراهن لأنها أصبحت متوافقة مع الرغبة في التدويل والاندماج العالمي ، وتجديد المطالبة في تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس الميزة النسبية لعناصر الإنتاج وتقسيم العمل الدولي ، ولن يكون من الصعب ملاحظة ما يمكن أن يطرأ على مفهوم التوازن من تغير في المرحلة الراهنة ليعبر عن مفهوم حديث للتوازن في ظل فترة زمنية قائمة.

وبما أن الفكر النقدي هو المهيمن الآن فسيكون للتوازن مفهوم ينطلق من وجهة نظر نقدية . إن المنهج النقدي انطلق من أن فقرات ميزان المدفوعات تتأثر بفائض العرض والطلب النقدي وأن هذا المنهج يؤكد في تحليله على رصيد ميزان الحساب النقدي (**تحت الخط**) أي أنه لا يركز فقط على الحساب الجاري أو حساب رأس المال طويل الأجل وإنما على القيمة العامة لكليهما التي تظهر تحت الخط لأن اختلالات فوق الخط هي مساوية لها في القيمة ومعاكسة لها في الإشارة لأجل ضمان تساوي الرصيد محاسبياً وفق مبدأ القيد المزدوج، فينظر إلى التوازن هنا إلى أنه توازن رصيد كلي وليس توازن فقرات معينة وعلى وفق هذا سوف يصعب التمييز بين ما يعرف بالفقرات المستقلة وفقرات الموازنة مادام أن كل بنود الميزان تتأثر باختلالات عرض وطلب النقود الذي هو العامل الأساسي في تفسير أسباب العجز والفائض في ميزان المدفوعات على وفق التصور النقدي.(6)

وسيترتب على ذلك أيضاً أنه سوف تضيق الفجوة بين ما يعرف بالتوازن الاقتصادي والتوازن الحسابي ويقل الفرق بين تسوية العجز وتكيفه لأن حالة التوازن هنا

(6) Johnson , Monetary Approach to Balance of Payments , Journal of Financial and Guantitative Analysis ,. pp 221 .1972 March,.

هي الحالة التي تمثل تعادل فقـــرات الميزان كاملة بـــطرفيه الدائن والمدين **إن هذا المفهوم الحديث للتوازن يقودنا إلى :**

1. لا يوجد حد قاطع ونهائي لتصنيف فقرات ميزان المدفوعات إلى فقرات أساسية وفقرات تسوية مادام أن هذا التصنيف ارتبط بـــتطور التنظير الاقـــتصادي ولفترة زمنية معينة .

2. إن التوازن هنا هو توازن رصيد وليس توازن بين فقرات معينة وأن فكرة وضع الخط هي فكرة معيارية فحسب وصولاً إلى التوازن الكلي .

إن المفهوم الحديث للتوازن من وجهة نظر نقدية سوف يترتب عليه مســـالة في غاية الخطورة وهي أن وسائل تحقيق التوازن سوف لا تكترث بمعطيات التوازن الكلي داخل الاقتصاد ولا بمتغيراته الأساسية بل تهدف إلى تحقيق توازن في الرصيد النهائي بغض النظر عن وسائل تحقيق ذلك وما يمكن أن يتركه من آثار اجتماعية على بلد ما . فالمهم هنا هو البحـــث عن كل الوســـائل التي تضمن تدفق عملات أجنبـــية إلى الداخل تعزز رصيد الفائض.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن برامج صندوق النقـــد الدولي المطروحـــة لتكييف اقتصاديات البلدان النامية التي تعاني من العجز في موازين مدفوعاتها تســـتند في بـــعدها الفلسفي إلى المنهج النقدي.(7) فإن هذا يفســـر لنا لماذا أن هذه البرامج لا تعير اهتماماً يذكر للآثار الاجتماعية السببـــية لهذه البرامج وليس من الغريب أن تجابـــه هذه البرامج برفض شعبي في البلدان المستقبلة لهذه السياسات فلم تأخذ سياســـات الصندوق بـــنظر الاعتبار اتساع نطاق البـــطالة والضغط الاجتماعي لسياســـة رفع الدعم عن الســـلع الأساسية أو مخاطر تصفية القطاع العام ما دام أن المحصلة النهائية تصب في قدرة البلد من تعزيز رصيده من العملات الأجنبية .

(7) Polak , Monetary Analysis of Income Formation , Staff Papers , I . M . F , Nov , 1957 , P 58.

وأخيراً بقي أن نشير إلى أن تطبيق مبدأ البعد الزمني على المنهج النقدي سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى نقطة معينة يحصل فيها التناقض ما بين النظرية وبعدها الزمني فتتولد الظروف التي تجعل المنهج النقدي تقليدياً مادام أن التطور البشري يسير في دائرة مستمرة وليس شريطاً متصلاً كما يعتقد (**فوكوياما**) . فالثنائي المنسجم (**فريدمان وفوكوياما**) سوف لا يلبث أن يفترق ما دام أن المفاهيم تخضع إلى النسبية .

نتائج البحث

من كل ما تقدم يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

1. إن أي مفهوم اقتصادي يعبر عن مدلوله في لحظة زمنية ، وأن البعد الزمني هو العامل الحاسم في تحقيق آلية الانتقال من التقليدية إلى الحداثة.
2. يخضع مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات في دلالته لمدى قدرته في التعبير عن نظرية اقتصادية معينة في فترة زمنية معينة .
3. إن المفهوم الحديث للتوازن يحقق حالة الانسجام بين الفكر النقدي مع المرحلة الزمنية الراهنة . وهو يشير إلى حالة توازن الرصيد ويدحض فكرة التوازن بين فقرات معينة من ميزان المدفوعات .